

بُغْيَةُ الْكِرَامِ

نَظْمٌ نَوَازِلِ الْعَلَامَةِ: مُحَمَّدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

الإمام الجكني الشنقيطي ت ١٤١٣ هـ

للشيخ أحمد بن سيدي محمد بن مود

الجكني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى أَبَدًا عَلَى مُحَمَّدٍ وَمَنْ بِهِ اهْتَدَى
 مَنْ قَالَ فِي مَنْطِقِهِ الْأَمِينِ أَفْلَحَ مَنْ فَقِهَ عِلْمَ الدِّينِ
 وَبَعْدُ فَالْحَبْرُ بِعِلْمِهِ حَجَزَ عَنِ الْحَرَامِ فَانظُرْنَا هَذَا الرَّجُلَ
 أَرَدْتُ عَقْدَ مَا مِنَ الْمَسَائِلِ سَبَكَهَا يِرَاعُهُ لِلْسَّائِلِ
 وَكَمْ لَهُ مِنْ غَامِضٍ قَدْ فَصَّلَهُ فَاللَّهُ أَعْلَى شَأْنِهِ وَفَضَّلَهُ
 عَبْدُ الْإِلَهِ مَنْ بِعِلْمِهِ أَسَدٌ وَرَبَطَ الْحُكْمَ بِجَبَلٍ مِنْ مَسَدٍ
 مَنْ جَاءَ وَصَفُهُ بِهَذَا الرَّجُلِ لِحَاذِقٍ وَذَائِقٍ مُمَيَّرِ
 (وَبُنُ الْإِمَامِ فِي الْعُلُومِ النَّازِلَةِ (أَكْرَمِ بِ—) هِ فَأُمَّهُ بِالنَّازِلَةِ)
 (يَكْفِيكَهَا بِنَظَرٍ سَدِيدٍ مُؤَيَّدٍ بِفَهْمِهِ الْحَدِيدِيِّ)
 (يُخْرِجُهَا مِنْ غَامِضِ الْمَعَانِي إِذَا أَبَتْ عَنْ قَرْنِهَا الْمَعَانِي)
 (يَحْرُهَا فِي الْمَفْصِلِ الْأَصِيلِ مِنْ فَرْعِهَا وَالْأَصْلِ وَالذَّلِيلِ)
 (فَتَنَشِّي حَافِضَةَ الْجَنَاحِ لِمَنْ يَرُومُهَا بِأَلَا جُنَاحِ)
 أَرَدْتُ أَنْ أَفْصِلَهُ أَبْوَابًا ثُمَّ وَجَدْتُ صُنْعَهُ صَوَابًا

وَالآنَ قَدْ حَانَ لَنَا الشُّرُوعُ وَفِي حِيَاضِ عِلْمِهِ الْكُرُوعُ

مسائل البيوع:

مَسَائِلُ الْبَيْعِ الَّتِي جَرَى الْعَمَلُ بِجُلِّهَا إِجَابَةً لِمَنْ سَأَلَ

فَصَاحِبُ الْحَانُوتِ إِنْ هُوَ خَرَجَ وَحَسَبَ الْأَصْلَ عَلَى مَنْ قَدْ وَجَّحَ

فَذَا قِرَاضٌ بِالْعُرُوضِ مَنَعَهُ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ كَجَلِّ الْأَرْبَعَةِ

وَابْنُ أَبِي لَيْلَى أَجَازَهُ فَمَا زَادَ عَلَى الْأَصْلِ فَحِلَّهُ نَمَى

كَبَعٌ لِثَوْبٍ مِائَةً بِضِعْفِهِ وَزَائِدُ الضِّعْفِ لَنَا بِنِصْفِهِ

مسألة المشتري إذا ألزمه البائع كبيع الشرائك ألا يزيد في بيع

السلعة على ثمن محدد:

وَالْمُشْتَرِي إِذَا اشْتَرَى وَحَدَّ لَهُ أَلَّا يَزِيدَ فَالْإِمَامُ حَظَلَهُ

لِكَوْنِهِ بَيْعًا وَشَرْطًا وَهُوَ لَا يَرَى لَهُ مِثْلَ كِرَامِ نُبَلَاءِ

وَابْنُ أَبِي لَيْلَى لِشَرْطِ أَبْطَالٍ مُسْتَتِنًا إِلَى بَرِيرَةَ وَلَا

وَكُلُّ ذَا صَحْحَهُ ابْنُ شُبْرُومَةَ عَلَى حَدِيثِ جَابِرِ ذِي الْمَكْرَمَةِ

وَأَحْمَدُ بِوَاحِدٍ قَدْ أَلْزَمَهُ وَفَصَّلَ الْإِمَامُ ذَا مَا أَخْرَمَهُ

إِنْ كُنْتَ عَنْ أَصُولِهِمْ بِالْبَاحِثِ فَاَنْظُرْ صَحِيفَةً لِعَبْدِ الْوَارِثِ

مسألة التأمين الحادثة في هذا العصر:

مَسْأَلَةُ الْحَادِثِ كَالْتَّأْمِينِ فَلَا خِلَافَ عِنْدَ ذِي يَقِينٍ
 فِي الْمَنَعِ إِذْ هُوَ ضَمَانٌ يُجْعَلُ فَاَنْظُرُهُ فِي الرَّهُونِ حَبْدَا الرَّجُلِ
 وَالْمَخْرُجُ الْوَحِيدُ لِلْأَقْوَامِ أَنْ يَجْعَلُوهُ الْقَطْعَ لِلْحُكْمِ
 وَلَيْسَ يُرْجَعُ بِمَا مِنْهُ فَسُدَّ عَلَى الْمُؤْمِنِ فَذَا هُوَ الْأَسَدُ
 مسألة أجرة الخياط بجزء من الخياطة غير معلوم والدلالة في البيع:
 وَأُجْرَةُ الدَّلَالِ وَالْحَيَاطِ بِغَيْرِ مَعْلُومٍ لِلاَحْتِيَاطِ
 كَرِهَهَا بَعْضُ وَبَعْضٌ حَرَّمَ بِسَبَبِ الْجَهْلِ فَجَانِبِ الْحِمَى
 إِذْ تَكُ مِنْ جُعَلٍ وَذِي مِنَ الْأَجَا رَةٍ كَمَا بَيَّنَّهُ مَنْ نَهَجَا
 وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ الْإِجَازَةَ لَهَا وَأَنْعِمَ بِالَّذِي أَجَازَهُ
 وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُلِّ مَنْ سَلَفَ قَيْسًا عَلَى الْقِرَاضِ مَنْعًا لِلْكَفْلِ
 كَأُجْرَةِ الْحَمَّارِ وَالْحَجَّامِ وَكُلِّ مَجْهُولٍ وَكَالْحَمَّامِ
 وَفِي الصَّحِيحِ تَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ بَابَ وَفِيهِ أُجْرَةُ السِّمَسَارِ
 وَقَدْ رَوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَبِعَ ثَوْبًا وَمَا زَادَ فَحُدَّهُ وَاتَّبَعَ
 وَنَجَلُ سِيرِينَ لَدَى الْمَدَارِكِ الرِّيحُ بَيْنَ بَائِعٍ وَمَالِكٍ

وَمَالِكٌ لِلْحَاجِيَاتِ قَدْ نَظَرَ كَمَا يُرَاعِي لِلضَّرُورِيِّ الْأَبْرَ
وَمَنْعُ مَا مَضَى غُلُوًّا وَالْوَسْطُ حُكْمُ الشَّرِيعَةِ فَجَانِبٌ مَنْ قَسَطَ

مسألة معاملة من في ماله حرام:

وَصَاحِبُ الْمَالِ إِذَا مَا غَلَبَا عَلَى حَالِهِ الْحَرَامُ اجْتَنِبَا
وَقِيلَ مَا دَامَ اخْتِلَاطُ يُكْرَهُ وَمَنْعُهُ أَصْبَحَ عَنْهُ يُفْقَهُ
وَإِنْ يَكُ الْمَالُ حَرَامٌ الْأَصْلِ فَلَا تُعَامِلُهُ بِقَوْلِ فَضْلِ
وَأَبْنِ مُزَيْنٍ قَدْ أَجَازَ لِلشَّرِّ وَالزُّهْرِيُّ أَيْضًا عَنْهُ هَذَا ذِكْرًا
وَقَدْ كَفَى السَّكُّورِيُّ ذَا إِذْ فَصَّلَهُ وَنَجَّلَ رُشْدَ الْإِمَامِ أَصْلَهُ

مسألة تحديد الأسعار للمشتريات:

مَسْأَلَةُ التَّسْعِيرِ فِي الْمِخْتَارِ سُئِلَ عَنْهَا خَاتِمُ الْأَبْرَارِ
مُحَمَّدٌ وَسَيْلَةُ الْفَتْحِ صَلَّى عَلَيْهِ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ
فَأَسْنَدَ الْأَمْرَ إِلَى الْخَلَاقِ الْقَابِضِ الْبَاسِطِ لِلْأَرْزَاقِ
وَبَعْضُ مَنْ أَجَازَهَا وَصَحَّحَهَا يَقُولُ إِذَا رَأَى الْإِمَامُ مَصْلَحَةَ
كَانَجِلِ رُشْدِ الْإِمَامِ الْبَاجِي وَعَيْرِهِمْ مِنْ سُجِّ الدِّيَاجِي

مسألة شراء الأكل غير معلوم القدر من الفنادق والمطاعم:

أَمَّا شِرَاءُ الْأَكْلِ فِي الْفَنَادِقِ فَجَهْلُهُ بَادٍ لِكُلِّ ذَائِقٍ
وَمَنْعَ الْقَبَابِ مِنْهُ مُطْلَقًا إِلَّا إِذَا مِنْ قَدْرِهِ تَحَقَّقًا
لَكِنْ أَجَازَهُ الْإِمَامُ الدَّوْدِيُّ وَابْنُ جُمَاعَةَ الْهُمَامُ الْمُهْتَدِي

مسألة صرف العملات النقدية لأجل:

وَصَرَفُ عُمْلَةٍ بِأُخْرَى لِأَجْلِ مَنَعَهَا الشَّيْخُ إِمَامُنَا الْأَجَلِ
لِقُوَّةِ الشَّيْبَةِ فِي الرَّبَاءِ إِذْ أَصْبَحَتْ ثَمَنَ ذِي الْأَشْيَاءِ
وَذَا الَّذِي رَجَّحَهُ الرَّهْوِيُّ ثُمَّ الدَّسُوقِيُّ الْعَالِمُ الْمَيْمُونِيُّ
وَهُوَ قَوْلُ شَيْخِنَا الزَّيْدَانِيِّ وَأَحْمَدِ الْهَادِيِّ ذِي الْإِثْقَانِ

مسألة القرض من البنك والإيداع فيه:

الْقَرْضُ مِنْ بَنْكٍ وَزِدْ إِيدَاعًا قَدْ مُنِعَا فَلْتَقَطِعِ الْأَطْمَاعَا
كِلَاهُمَا السَّلْفُ بِالزِّيَادَةِ وَلَا يَسُوعُ فَافْهَمِ الْإِفَادَةَ
إِذْ كَلَّ غَيْبَةً عَلَى الْمِثْلِ تُعَدُّ كَسَلْفٍ وَذَا مِنَ الْبَنْكِ تَعَدُّ

مسألة شراء الأشربة الخفيفة التي لا معيار لها غير أوانيتها كالشاي

مثلاً:

شِرَاؤُكَ الشَّاي إِذَا مَا صُنِعَا فَلَيْسَ فِيهِ أَيُّ حَظْرٍ مُنِعَا
إِذْ كَوْبُهُ الْمَعْيَارُ بِالْقِيَاسِ فَلَيْسَ فِي الشُّرْبِ لَهُ مِنْ بَاسٍ

مسألة المبايعة على ثمن حالٍ مدخول على عدم تعجيله:

وَمَنْ يَبِيعُ سَلَعَتَهُ عَلَى ثَمْنٍ حَلٍّ وَيَعْلَمُ بِتَأْخِيرِ الثَّمَنِ
فِيمَا أَرَى بَيْعٌ لِمَا لَيْسَ عَلَى مُلْكٍ وَنَهْيُهُ حَدِيثُهُ عَلَا
وَقَدْ أَجَازَهُ الْإِمَامُ الْحَاوِي نَجَلُ غَنِيمٍ أَحْمَدُ النَّفْرَاوِي
كَذَا أَبُو الْحَسَنِ فِي الْكِفَايَةِ بِشَرْطِهِ عَيْنًا لَدَى الْبِدَايَةِ
أَوْ مِنْ غُرُوضٍ غَلَبَتْ فِي الْمَحْفَلِ مِثْلَ الشَّرَا مِنْ دَائِمٍ لِلْعَمَلِ

مسألة معاملة العبيد الآبقين:

وَلَا تُعَامِلْ آبِقًا قَدْ غَضَبَا نَفْسًا وَمَالًا بِاتِّفَاقِ النُّجْبَا
إِذْ لَا يَجِلُّ مَالٌ مَرَّةً مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسِهِ فَلْتَسَلِّمْ
إِلَّا إِذَا غَلَبَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ الطَّيِّبُ فَالْكُرْهُ لَهَا أَيْضًا حَرِي
وَالْجَمْعُ إِنْ أَبَاحَهَا فَهَاتِ كَقَوْلِ مَنْ نَظَّمَ فِي الرُّعَاتِ

(سَقَى الرُّعَاتِ مَنْ سَقَوْا مِنْ لَبَنٍ مَرَعِيَّهِمْ مَالِكٌ لَا يُعْجِبُنِي)
 (يُرِيدُ يُكْرَهُ إِذَا مَا غَلَبَا إِبَاحَةُ النَّاسِ لِمَنْ قَدْ شَرِبَا)
 (وَلَيْسَ يُكْرَهُ وَلَيْسَ يَحْرُمُ إِنْ كَانَ لَا يُبِيحُ أَكْثَرُهُمْ)
 (وَإِنْ أَبَاحُوا لَبَنَ الْمَرَعِيِّ لَمْ يُكْرَهُ التَّفْصِيلُ لِلْحَمِيِّ)
 {وَالْمُدَّعِي لِلْعَتَقِ مُلْكُهُ ثَبَتَ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْ نَارُ دَعْوَاهُ حَبَتْ}
 وَمَنْ جَهَلَتْ أَمْرُهُ فَاجْتَنِبْ فَالْبُعْدُ عَنِ مُشْتَبِهِ لِمَنْ غَبَنَ

مسألة جعل الأولاد ذكورا وإناثا في المدارس:

وَجَعَلْتَ الْأَوْلَادَ فِي الْمَدَارِسِ مِنْ مُنْكَرِ الْأَمْرِ لِكُلِّ دَارِسٍ
 مَنْهَجُهَا يُدْرَسُ فِيهِ مَا فَسَدَ بِمَا يُخَالِفُ صَاحِحَ الْمُعْتَقَدِ
 فَهَوَ مِنْ الْأَسْبَابِ فِي كُفْرَانٍ أَوْ فِسْقٍ مَنْ فِيهَا مِنَ الْوِلْدَانِ
 سَدُّ الذَّرَائِعِ هُنَا مُقَدَّمٌ وَفَاعِلُ السَّبَبِ ثُمَّ يَأْتِي
 مَعَ مَا يُضَافُ مِنْ دُيُوتَةٍ ظَهَرَ أَثَرُهَا مِنْ سَرِّهِ أَوْ مِنْ جَهْرِ
 لِلَّهِ قَوْلُ بَعْضِ ذِي الْفَوَارِسِ يَا كَاتِبَ الطِّفْلِ فِي الْمَدَارِسِ
 فَإِنَّهَا رَأَتْ لِهَرٍّ مُودَعَةً يَعْذُو عَلَيْهَا كُلَّمَا رَأَى الدَّعَةَ

مسألة مخالطة الكفرة والفسقة:

وَحُلْطَةُ الْكُفَّارِ ثُمَّ الْفَسَقَةُ الْأَصْلُ فِيهَا الْمَنْعُ كُنْ مَنْ حَقَّقَهُ
فَشَرُّهُمْ أَحْرَبُ بِهِ أَحْرَبُ بِهِ وَالْمَرْءُ دِينُهُ كَدِينِ حِزْبِهِ
وَأَيَّةُ الْحُشْرِ لِكُلِّ كَافِيَةٍ لِمَنْ يُرِيدُ لِلسَّلَامِ الْعَافِيَةَ

مسألة شعار بعض الشباب والتزي بزي الكفار:

تَأْتُرُ الْبَعْضُ مِنَ الشَّبَابِ بِزِيِّهِمْ يُعَدُّ مِنْ تَبَابِ
(فَمَالَنَا وَلِلْكَفُورِ الْعَادِي فَنَحْنُ فِي وَادٍ وَهُمْ فِي وَادِي)
إِنْ كَانَ حُبًّا لَهُمْ فَقَدْ كَفَرُوا أَوْ لَا فَعِصْيَانٌ وَلَا عَنْهُ مَفْرُ

مسألة اجتماع الرجال والنساء في الاحتفالات:

وَجَمْعُكَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ بِمَحْفَلٍ تَعُدُّهُ احْتِفَالًا
مِنَ الْحَرَامِ الْبَيْنِ الْإِفْسَادِ وَاللَّهُ يَدْعُوكَ إِلَى السَّادِ

مسألة شهادة الأطباء على براءة الرحم:

شَهَادَةُ الطَّيِّبِ مَنْ لَهَا أَثَرُ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ مَا لَهَا أَثَرُ
فَاللَّهُ قَدْ كَفَلَهَا بِالْعِدَّةِ وَالزَّيْدُ لَا يُقْبَلُ فَلنَرُدُّه

مسألة التعالج من العقم:

أَمَّا التَّعَالُجُ مِنَ الْعُقْمِ فَلَا ضَيْرَ بِهِ بَلْ هُوَ حِلٌّ لِلْمَلَأِ
مَا لَمْ يُكُنْ بِسَبَبِ مُحَرَّمٍ وَعَكْسُهُ كَالْعُقْمِ عَنْهُمْ حَرِّمٌ
هُنَا انْتَهَى أَوَائِلَ الْمُحَرَّمِ مِنْ عَامِ شُلَّتْ أَيْدِي ذَاكَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا يَسِّرُهُ مِنْ نَظْمِ أَبْحَاثِ الْهُدَاةِ الْبَرَّةِ
ثُمَّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا نَفَرَ لِلْحُكْمِ عَامٌ فَقَارَ بِالظَّفْرِ
عَلَى النَّبِيِّ وَصَحْبِهِ وَآلِهِ وَتَابِعِي مَنْوَالِهِ مِنْ وَآلِهِ
سَمَّيْتُهُ بِبُغْيَةِ الْكِرَامِ أَوْ بُلْغَةِ التَّاجِرِ مِنْ مَرَامِ
وَقَادِنِي الْأَخِ الْهُمَامِ أَحْمَدُ لِعَقْدِهِ وَاللَّهُ جَلَّ أَحْمَدُ
وَلَمْ أَكُنْ جَدِيلَ هَذَا الْفَرِّ إِنْ كُنْتَ بِي أَحْسَنْتَ كُلَّ ظَنِّي
فَإِنْ تَرَى فِيهِ اعْوَجَاجًا أَوْ حَلَلًا فَلتُصْلِحِ الْخَطَأَ مِنْهُ وَالزَّلَلَ